مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة المرقب (الخمس-ليبيا)
المجلد الرابع عشر- العدد الأول - (يونيو 2026)

# الاتجاهات العقلانية الحديثة وموقفها من السنة

# Modern Rationalist Trends and Their Stance on the Sunnah

**د. فوزي سالم أوليطي**
**Dr. FOUZI SALEM OLETEY**
**أستاذ مساعد بقسم الشريعة الإسلامية – كلية القانون**
**جامعة المرقب (الخمس- ليبيا)**
**mail: fsoletey@elmergib.edu.ly**

| تاريخ التقديم 12 أبريل 2026م | تاريخ القبول 30 مايو 2026م | تاريخ النشر 15 يونيو 2026م |
| --- | --- | --- |

## الملخص

البحث بعنوان "الاتجاهات العقلانية الحديثة وموقفها من السنة" يناقش الاتجاهات العقلانية الحديثة، نشأتها، وسماتها، ويستعرض موقفها من السنة النبوية. يبدأ بتوضيح مفهوم الاتجاهات العقلانية الحديثة وتطورها، موضحًا كيف تتعامل مع النصوص الدينية من خلال العقل. ثم يناقش العلاقة بين العقل والسنة في الفكر الإسلامي، مؤكداً أنه لا تعارض بينهما. بعد ذلك، يعرض أبرز الشبهات العقلانية ضد السنة وكيفية الرد عليها باستخدام الأدلة من القرآن والسنة. وأخيرًا، يناقش البحث المنهجية العلمية المستخدمة في الرد على هذه الشبهات ويعرض نتائج البحث التي تؤكد تطابق العقل مع النقل الصحيح. ومن أبرز هذه النتائج: أن الطاعنين في السنة بعيدون عن المنهج العلمي، وأن القرآن والسنة يردان على هذه الشبهات بشكل واضح. كما أن كثيرًا من الطعون ضد السنة مستوحاة من شبهات قديمة تم الرد عليها سابقًا. أما التوصيات فتشمل تعزيز التربية على أصول الدين، وتحفيز العلماء على الدفاع عن السنة، وتحصين الشباب من الشبهات عبر التعليم الشرعي المنهجي.

**الكلمات المفتاحية:**

الاتجاهات العقلانية الحديثة– الطعن بالسنة – الدفاع عن السنة.

**Abstract:**

This research addresses modern rationalist trends, their emergence, characteristics, and their stance on the Sunnah. It begins by clarifying the concept of modern rationalist trends and their development, highlighting how these trends approach religious texts through reason. It then explores the relationship between reason and the Sunnah within Islamic thought, emphasizing that there is no conflict between the two. The research proceeds to present the main rationalist objections to the Sunnah and outlines how to respond to these objections using evidence from the Qur'an and the Sunnah. Finally, the research discusses the scientific methodology used to counter these objections and presents its findings, which confirm the compatibility of reason with authentic transmission. Key findings include that those who criticize the Sunnah are far removed from the scientific methodology, and that both the Qur'an and the Sunnah offer clear refutations to these objections. Additionally, many of the criticisms against the Sunnah are based on old doubts that have already been addressed in the past. The recommendations include enhancing education on the fundamentals of faith, encouraging scholars to defend the Sunnah, and safeguarding the youth from doubts through systematic religious education.

**Keywords:**

Modern Rationalist Trends, Criticism of the Sunnah, Defense of the Sunnah.

**مقدمة:**

تشهد المجتمعات الإسلامية في هذا العصر تحديات فكرية وثقافية كبيرة جدًا، نتيجة لتأثر بعض أبنائها بالنزعات العقلانية الحديثة، التي تُعلي من شأن العقل في مواجهة النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وهو ما يؤدي بالكثير منهم إلى الطعن في عدد من النصوص الصحيحة قرآنا وسنة، سواء من حيث الصحة، أو بتأويلها بما يتفق مع ما يزعمونه من المفاهيم الحديثة، وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة لترد على مزاعم هؤلاء وشبهاتهم فيما يتعلق بحجية السنة النبوية، وكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

**أهمية البحث:**

تظهر أهمية هذا البحث في بيان التحديات التي تواجه السنة النبوية في ظل تصاعد وثيرة الاتجهات العقلانية الحديثة، والمحاولات الفكرية العلمانية لإقصائها كمصدر أساسي للتشريع الإسلامي، وبيان ضعف الشبهات التي يروج لها أصحاب هذا الفكر، والردود العلمية على ذلك.

**إشكالية البحث:**

إشكالية البحث تتمثل في التحديات التي تطرحها الاتجاهات العقلانية الحديثة تجاه السنة النبوية، خاصة من حيث التصادم أو التعارض المزعوم بين العقل والنقل، والتشكيك في صحة العديد من الأحاديث النبوية. ومحاولة العقلانيين إخضاع السنة النبوية للمنهج العقلي والتفسير العقلاني، ما يثير تساؤلات حول مدى توافق هذه الاتجاهات مع المفاهيم الإسلامية التقليدية التي تعتبر العقل مكملًا وموظفًا لفهم النصوص الدينية وليس متعارضًا معها.

**تساؤلات البحث:**

يتفرع عن التساؤل المطروح أعلاه بعض الأسئلة الفرعية التي يمكن الإشارة إلى أهما على النحو الآتي:

- هل يتعارض العقل مع السنة النبوية؟ وهل يمكن أن تكون التفسيرات العقلانية مصدرًا لتشكيك في صحة الأحاديث النبوية؟
- كيفية الرد على الشبهات العقلانية التي تثار حول السنة، والبحث عن منهجية علمية دحضية تتفق مع أصول الدين ولا تتعارض مع العقل الصريح.
- توضيح العلاقة بين العقل والنقل في المنظور الإسلامي، وكيفية التعامل مع نصوص السنة التي قد تبدو في ظاهرها غير متوافقة مع التصورات العقلية الحديثة.

**أهداف البحث:**

1. إبراز دور السنة النبوية في التشريع الإسلامي وعلاقتها بالعقل.
2. دراسة الاتجاهات العقلانية الحديثة وتأثيرها على حجية السنة.
3. اقتراح منهجيات علمية ومنطقية للدفاع عن السنة النبوية.

**منهج البحث:**

المنهج التحليلي النقدي لدراسة الأفكار العقلانية وتأثيرها على السنة، والمنهج الاستقرائي لرصد الردود العلمية على هذه الشبهات.

**خطة البحث:**

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى أربعة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: الاتجاهات العقلانية الحديثة، مفهومها، ونشأتها، وسماتها.

المطلب الثاني: السنة النبوية والعقل في المنظور الإسلامي.

المطلب الثالث: الرد على الشبهات العقلانية المثارة حول السنة النبوية.

المطلب الرابع: المنهجية العلمية في الرد على أصحاب الاتجاهات العقلانية الحديثة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

## المطلب الأول
## الاتجاهات العقلانية الحديثة
## مفهومها، ونشأتها، وسماتها

ونتناول في هذا المطلب الفرعيين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم العقلانية الحديثة، ونشأتها.

الفرع الثاني: سمات المدرسة العقلانية، وموقفها من النصوص الشرعية.

**الفرع الأول: مفهوم العقلانية وظروف نشأتها.**

أولًا: تعريف العقل والعقلانية.

العقل في اللغة مشتق من العقال، وهو ما يستخدم للربط والمنع، والرجل العاقل هو الجامع لأمره ورأيه، وقيل: العاقل الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها[1].

أما العقل اصطلاحًا فقد اختلف العلماء في تعريفه حتى قيل إن فيه ألف قول[2]، ولعلنا نكتفي بأحد هذه التعريفات وهو تعريف ابن عرفة في الحدود أنه:" غريزة يهيأ بها لدرك العلوم النظرية" [3].

والعقلانية تعني الاحتكام إلى العقل، وجعل أحكامه معيارًا للحكم على الأمور، ورد الأشياء إلى أسباب معقولة[4].

(1) لسان العرب، لابن منظور ج11 ص458.

(2) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ج1 ص84.

(3) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ص67.

(4) مفهوم العقلانية عند ستيف تولمان، محمود محمد علي، ص5. والسنة وموقف العصرانيين منها، محمد أبو الخير آبادي، ص73.

أما العقلانيون فهم أولئك الذين يمنحون العقل سلطة مطلقة، فيعتمدون على أفكار البشر وفلسفاتهم وآرائهم، ويقدمونها على النصوص الشرعية، فيجعلون أحكام العقل مقدمة على الوحي الإلهي، وبذلك فهم يُحَكِمون العقل في نصوص الشرع، ويُخضِعون الغيبيات والمسائل التشريعية لمعايير العقل البشري، فما وافق عقولهم قبلوه، وما خالفها أولوه أو ردوه[1].

وبذلك، فإن مصطلح العقلانيين في عرف أهل الشرع يطلق ويراد به أولئك الذين يعطون العقل سلطة مطلقة في تفسير أحكام الشرع، وليس لمن يستخدمون عقولهم وفق ما أمر الله تعالى، ضمن إطار الوحي والشرع[2].

ثانيًا: الأصول التاريخية للمدرسة العقلانية الحديثة.

تعد المدرسة العقلية الحديثة امتدادًا للفكر الاعتزالي القديم، الذي قام على تقديم العقل على النصوص الشرعية، مما أدى إلى مخالفتهم لمنهج أهل السنة والجماعة، الذين يرون أن العقل تابع للوحي، وأنه لا يمكن أن يوجد تعارض حقيقي بين العقل الصريح والنقل الصحيح.

وبالنظر إلى التيارات العقلانية، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات:

1- العقلانيون الفلاسفة: وهم الفلاسفة الذين أعلنوا انتسابهم إلى الإسلام، لكنهم استمدوا رؤيتهم الدينية من العقل والفلسفة، متأثرين بفكر الفلاسفة السابقين، كابن سينا، والفارابي، وابن رشد، وابن عربي، وغيرهم، وقد أخضع هؤلاء مختلف القضايا الدينية – بما في ذلك الذات الإلهية، وأسماء الله وصفاته، والغيبيات، واليوم الآخر – للحكم العقلي، ولم يعولوا على النصوص في إثبات هذه القضايا.

2- العقلانيون المتكلمون: وهم الذين دمجوا بين الفلسفة والنصوص الشرعية، فوقعوا في التأويل العقلي للنصوص، مثل الجهمية والمعتزلة، ثم من تأثر بهم كالأشاعرة والماتريدية، وعلى الرغم من أن الأشاعرة والماتريدية كانوا أقل تطرفًا في تغليب العقل، إلا أنهم وقعوا في تأويل بعض أصول الدين، مما جعلهم يخالفون منهج السلف في قضايا العقيدة.

3- العقلانيون المعاصرون: وهم طائفة ظهرت في العصر الحديث، ذات اتجاهات عقلانية خالصة، حاولت التوفيق بين الفلسفات الغربية من جهة والنصوص الشرعية من جهة أخرى، مما أدى إلى رد كثير من النصوص الصحيحة، أو تأويلها بحجة عدم توافقها مع العقل[3].

(1) السنة وموقف العصرانيين منها، محمد أبو الليث آبادي، ص73.

(2) الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر العقل، ص16.

(3) المرجع السابق، ص17.

ثالثًا: أبرز المدارس العقلانية الحديثة.

لعل من أبرز الاتجاهات العقلانية الحديثة تلك التي وضع أسسها جمال الدين الأفغاني، وطورها وأرسى دعائمها تلميذه محمد عبده، حيث ركز الأول على الاصلاح السياسي في أفكاره، بينما ركز الثاني على محاولة الإصلاح الفكري والديني كما زعم، وقد كان لهذه المدرسة أثر بارز في تشكيل الفكر العقلاني الحديث، وتأثر بأفكارها العديد الكتَّاب الذين تبنوا فكرة إعادة قراءة النصوص الشرعية، وفقًا للمعايير العقلية والفكرية المستمدة من الفلسفة الغربية الحديثة(1).

وقد ساهمت هذه المدرسة في نشؤ تيار عقلاني واسع التأثير، امتد تأثيره إلى مجالات السياسة والمجتمع وعلوم الشريعة، وأثر في العديد من الشخصيات المحسوبة على التيار الإسلامي الحديث، مثل: سعد زغلول، وقاسم أمين، وعبد العزيز جاويش، وأحمد أمين، ومحمود شلتوت، ثم من سار على نهجهم مثل: محمد الغزالي، ويوسف القرضاوي، ومحمد عمارة، وحسين أحمد أمين وغيرهم.

وهذه المدرسة في حقيقتها ما هي إلا امتداد لاتجاهات فكرية سابقة، بدأت مع المعتزلة، ثم انتقلت إلى الفلاسفة الإسلاميين، ثم أعيد إحياؤها على يد هذه المدرسة، وقد كان لتلك النزعة تأثير كبير على الحركة الدعوية في العصر الحديث، من حيث النظر في النصوص الشرعية، وأعادت تأويلها وفقًا لمفاهيم عقلية وفلسفية، مما أدى إلى جدالات واسعة حول حدود العقل في تفسير النصوص الشرعية، ومدى مشروعية تأويلها وفق المناهج الفلسفية الحديثة(2).

**الفرع الثاني: سمات المدرسة العقلانية الحديثة وموقفها من النصوص الشرعية**

المدرسة العقلية مدرسة كبيرة ومتشعبة؛ وأصحاب هذا الاتجاه ليسوا على نمط واحد من حيث المنطلقات والآليات والأهداف؛ فمنهم من يتبنى مذهب أهل السنة والجماعة ولا يرضى به بديلًا، ولكنه أخطأ في بعض الآراء والرؤى التي أقحم فيها العقل؛ ربما لقلة بضاعته في الحديث وعلومه، وربما رغبة في رد مزاعم وافتراءات بعض الكتَّاب ضد الإسلام والمسلمين بمنهجهم نفسه وطريقتهم، دون وعي لما يترتب على ذلك، ومنهم من تبنى هذا الفكر كمنهج فكري للتعامل مع النصوص الشرعية متأثرًا بمن سبقه في ذلك من المعتزلة وغيرهم، ولكن غالب هؤلاء جميعًا تجمع بينهم قواسم مشتركة؛ من أهمها الآتي:

(1) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ج1 ص67.

(2) السنة وموقف العصرانيين منها، محمد أبو الليث آبادي، ص81.

أولًا: القول بتقديم العقل على النقل

تقديم العقل على النقل يعني أن يُعطى العقل الأولوية في تفسير النصوص الشرعية، أو استنباط الأحكام منها، وتقديم حكمه على ظاهرها، وذلك عندما تتعارض النصوص مع ما يراه العقل صحيحًا أو منطقيًا[1].

فالعقل عند أصحاب هذا الاتجاه هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها فهم النصوص بصورة أكثر عمقًا واستيعابًا، وتفسيرها بما يتوافق مع واقع الحياة والواقع الفكري للناس.

فالناس في النظر إلى تحكيم العقل في أحكام الشريعة على ثلاثة أقسام:

1- طرفٌ عطلوا العقل وجحدوه، فلم يعطوه قيمته الحقيقية التي أمر بها الشرع في النظر والتدبر.

2- طرف عظموا العقل وقدسوه، فجعلوه حاكمًا على النصوص الشرعية، فإن وافقها العقل قبلوها، وإن خالفها تأولوها أو ردوها، وهؤلاء هم المعتزلة، وأصحاب المدرسة العقلانية الحديثة، واتباعهم في هذا المسلك.

3- الوسط، وهم الذين عرفوا قدر العقل البشري، فاعملوه فيما أمروا بالنظر فيه، من الاعتبار والتفكر والتدبر، الذي أمر الله به في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاء: 82]، وقوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: 191]، وغيرها من الآيات التي تدعو إلى التأمل والتدبر في القرآن والخلق والنفس والتاريخ، واستخلاص العبر، واكتساب الحكمة، وكفوه عن غير ذلك، وهم أهل السنة الذين ساروا على منهج السلف في ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:" أن النظر والتفكر مأمور به في الشريعة، لكنه ليس معارضًا للوحي، أو حاكمًا عليه، بل تابع له، ومنسجم معه"[2].

أما أصحاب الفكر العقلاني فقد قالوا بتقديم العقل على النقل وجعلوه حاكمًا عليه، امتدادًا لأقوال المدرسة العقلية القديمة[3]، حيث يقول إمامهم محمد عبده في أهمية العقل:" الأصل الأول للإسلام: النظر العقلي لتحصيل العلم، فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي، والأصل الثاني للإسلام: تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، واتفق أهل الملة الإسلامية – إلا قليلًا ممن لا ينظر إليه – على أنه إذا تعارض العقل مع النقل أخذ بما دل عليه العقل" [4].

(1) الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر العقل، ص361.

(2) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، أحمد بن محمد اللهيب، ص230.

(3) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(4) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، محمد عمارة، ج1 ص302، 303.

وقال محمد رشيد رضا:" الذي عليه المسلمون من أهل السنة وغيرهم من الفرق المعتد بإسلامهم أن الدليل العقلي القطعي إذا جاء في ظاهر الشرع ما يخالفه فالعمل بالدليل القطعي متعين، ولنا في النقل التأويل أو التفويض، وهذه المسألة مذكورة في كتب العقائد التي تدرس في الأزهر، وغيره من المدارس الإسلامية في كل الأقطار "[1].

ويقول محمد عمارة:" فإذا حدث وبدا أن هناك تعارضًا بين ظاهر النص وبرهان العقل؛ وجب تأويل النص – دون تعسف – بما يتفق مع برهان العقل"[2].

ويقول محمد فريد وجدي:" إذا خالف حكم العقل نص الكتاب والسنة؛ وجب التعويل على حكم العقل، وتأويل ظاهر النص"[3].

هذه الأقوال تمثل تحكيمًا للعقل على الشرع، وهو مخالف لمنهج السلف، القائم على التسليم لأحكام الشرع، وأن العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح، وأن تعارض الظاهر منهما إنما يكون لقصور في الفهم، أو لعدم الإحاطة بكافة الأدلة.

أما تقديم العقل على النقل في كل الأحوال، فهو انحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، ويؤدي إلى تأويلات باطلة تخرج النصوص عن معانيها الحقيقية، قال الإمام الشاطبي في الاعتصام:" تحكيم العقل على الدين مطلقًا محدث... وهو أصل الزيغ عن الصراط المستقيم"[4].

ثانيًا: رد النصوص الشرعية أو تأويلها بالعقل وما يوافق الهوى

لقد سار العقلانيون في طريقتهم في التعامل مع النصوص الشرعية على طريقة أهل الأهواء، في تأويل النصوص الشرعية، وصرفها إلى معان فاسدة توافق أهواءهم فأخذوا ما وافق أهواءهم وآراءهم، وتركوا أو أولوا ما خالفها، وهو ما أفضى بهم إلى رد أحاديث صحيحة؛ لأنها تخالف تصورهم العقلي، بينما استشهدوا بأحاديث ضعيفة وموضوعة في كثير من كتبهم؛ لأنها توافق رؤيتهم أو ما يرونه صحيحًا[5].

(1) شبهات النصارى وحجج الإسلام، محمد رشيد رضا، ص71-72.

(2) الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، محمد عمارة، ص16.

(3) الإسلام دين الهداية والإصلاح، محمد فريد وجدي، ص64.

(4) الاعتصام، للشاطبي، ج3 ص107.

(5) انظر: منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والجماعة والمبتدعة، أحمد بن عبد الرحمن الصويان، ص48.

ففي الوقت الذي يرد فيه محمد الغزالي أحاديث صحيحة؛ كحديث الذبابة[1]، وحديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم[2]، وغيرها من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ نجده في مواطن من الكتاب نفسه، وفي كتب أخرى كفقه السيرة يستشهد بأحاديث أخرى ضعيفة[3].

وهو ما فعله فهمي هويدي[4]، حيث استدل بحديث:" إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فاقبلوه، وإن خالف فردوه" [5]، وزعم أن هذا الحديث يحل مشكلة التعارض بين النصوص[6]، وهذا الحديث ضعيف بالاتفاق كما تم بيانه في تخريج الحديث، ويستدل مصطفى الشكعة على تقديس الإسلام للعقل؛ بعدة أحاديث يدعي أنها صحيحة[7]، وهي أحاديث اتفق العلماء على ضعفها، ومن ذلك حديث:" ما اكتسب رجل مثل فضل عقل يهدي صاحبه إلى الهدى، ويرده عن الردى، وما تم إيمان عبد ولا استقام دينه حتى يكمل عقله" [8]، وحديث:" لكل شيء دعامة، ودعامة المؤمن عقله، فبقدر عقله تكون عبادته"[9].

كما يورد محمود أبو رية عددًا من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة؛ ليقرر ما لديه من شبهات وضلالات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك طعنه في الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له:« زُر غُبًّاً؛ تزدد حُبًّا»[10]، وادعى بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ذلك؛ لأنه كان يغشى بيوت الصحابة في كل وقت[11]. وهو حديث قال عنه ابن الجوزي بعد أن أورد طرقه:" هذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[12].

(1) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، حديث رقم 5445. ولفظه:" إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء".

(2) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأحلام، حديث 7043، ومسلم، كتاب السحر، حديث 2175. ولفظه:" سحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله".

(3) شبهات حول السنة النبوية والرد عليها، أسماء صديق إبراهيم، ص681.

(4) انظر: مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، ص 233-234.

(5) أورده الصاغاني في الموضوعات، ص 76 وقال: موضوع. والعجلوني في كشف الخفاء، ج1 ص86. وقال:" لم يثبت فيه شيء، وهذا الحديث من أوضع الموضوعات".

(6) انظر: القرآن والسلطان، فهمي هويدي، ص37.

(7) المطالعات الإسلامية في العقيدة والفكر، مصطفى الشكعة، ص18.

(8) أورده ابن حجر في المطالب العالية، ج3 ص20، وقال: موضوع.

(9) المرجع السابق، ج3 ص14 وقال: موضوع.

(10) أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، ج2 ص253.

(11) انظر: أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص 172.

(12) العلل المتناهية، ابن الجوزي ج2 ص255.

كما ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على عرض السنة على القرآن[1]؛ مستدلًا في ذلك بحديث:" إن الأحاديث ستكثر بعدي؛ كما كثرت عن الأنبياء قبلي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه كتاب الله فهو عني، وما خالف فليس عني"[2]، وهو حديث صرح الأئمة ببطلانه كما هو مبين في تخريجه.

وهذا قليل من كثير مما دأبوا عليه في كتاباتهم يقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي عن أبي رية وكتابه أضواء على السنة المحمدية:" ونجده يحتج كثيرًا بأقوال لا يعتقد صحتها؛ بل قد يعتقد بطلانها، ولكنه يراها موافقةً لغرضه، ويحاول إبطال أحاديث صحيحة بشبهات ينتقل الذهن فور إيرادها إلى ورودها على آيات من القرآن"[3].

ثالثًا: مدح المعتزلة وذم أهل الحديث.

من العلامات البارزة للعقلانيين المعاصرين تمجيدهم ومدحهم لمنهج المعتزلة، والدفاع عنهم، وتبني أفكارهم وآرائهم وأقوالهم، وذم أهل الحديث، والطعن فيهم، والحط من قدرهم، يقول أحمد أمين:" وكان للمعتزلة الفضل الأكبر في علم الكلام؛ لأنهم كانوا أكبر المدافعين عن الإسلام، لما كان يثيره اليهود والنصارى والوثنيون من هبوب؛ حتى لقد كانوا – فيما روي – يرسلون أتباعهم الكثيرين إلى البلدان الأخرى لرد الهجوم ردا عقليا، وذاع صيتهم، وعلا شأنهم بوجود طائفة ممتازة منهم؛ مثل واصل بن عطاء، وأبي الهذيل العلاف، والنظام، والجاحظ، وغيرهم"[4]. ويضيف زهدي النجارأن المعتزلة:" وقفوا أنفسهم على الدفاع عن الدين الإسلامي؛ بالرد على خصومه، وحمله إلى أقاصي الأرض للتبشير يه، وأنهم تحملوا في سبيل ذلك العناءوالمشقات، وسهروا الليالي الطوال ... وليس يذكر التاريخ لنا أن أحدًا من المسلمين كان أشد منهم تحمساً لتلك العناية، ولا أعظم حرصاً عليها"[5].

بينما نجد أنهم يكيلون التهم لأهل الحدث، ويتهمونهم صراحةً بأنهم سبب تأخر المسلمين، وأنهم حجر عثرة في طريق تقدمهم، يقول محمد عبده في ذمه لأهل الحديث، واتهامهم بالجهل:" اللهم إلا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن ومتون الأحاديث؛ لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيق عطناً، وأحرج صدراً من المقلدين؛ وإن أنكرت كثيراً من البدع،

(1) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص72.

(2) أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج13 ص 658 وقال:" صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل، من وضع الزنادقة".

(3) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص23.

(4) ظهر الإسلام، أحمد أمين، ج2 ص50.

(5) المعتزلة، زهدي حسن جار الله، ص46.

ونحت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه؛ فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقيد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية السليمة أحباء"[1].

يقول محمود أبو رية:" فترى ماذا تكون حال الكثيرين من الذين يزعمون اليوم أنهم من المحدثين، أولئك الذين يتسللون بين أشباههم من العامة، ومبلغ علمهم أنهم قرؤوا بعض كتب الحديث، واستظهروا عدداً مما فيها، يجترونه ليؤيدوا به باطل المعتقدات، وسوء العادات، ويروجوا به ما فشي بين الناس من الترهات والخرافات؛ لكي يختلسوا احترام الدهماء وثقتهم، ويأكلوا بالباطل والإثم أموالهم"[2].

فهم كما تراهم يعلون من شأن المعتزلة، ويرون أنهم علماء الإسلام، وحماة الدين، بينما يصفون أهل الحديث بأنهم مقلدين، ولا يفقهون أحكام الدين، وسبب في تأخر الأمة.

رابعًا: التشكيك في صحة الأحاديث النبوية.

دأب كثير من أصحاب الاتجاه العقلاني على التشكيك في صحة الاحاديث، والادعاء بأن غالبها وضع بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الصحيح منها قد اختلط بالموضوع، وحتى كثر التضارب بينها، مما أوجب عدم التعويل عليها كمصدر تشريعي موثوق، يقول محمد توفيق صديقي:" ولع الناس في الأعصر الأولى بالروايات القولية ولوعًا، وتفاخروا بكثرة جمعها جموعًا؛ حتى ملأت الأحاديث الآفاق، وكثر فيها التضارب والاختلافات... نظر المجتهدون في الأحاديث نظرةً فعلموا ما فيها من الاختلاف وتحققوا أن أكثرها موضوعات، ولما أراد كل منهم أن يستخرج مذهبه اضطر أن يرفض منها ما صح عند غيره، فهل يعقل أن الله يدين العالمين بشيء لا يمكن لأحد أن يميز حقه من باطله؟"[3].

كما اتبعوا منهج المعتزلة في رد أخبار الآحاد الصحيحة؛ بحجة أنها ظنية الثبوت، يقول محمد عبده:" وأما ما ورد في حديث "مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسها"[4]، وحديث "إسلام شيطان النبي صلى الله

(1) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده، ص107.

(2) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص329.

(3) مجلة المنار، مجلد 9، ص 516.

(4) ولفظ الحديث:" ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخاً من مس الشيطان، غير مريم وابنها" أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، حديث رقم 2366.

عليه وسلم"[1]، وحديث " إزالة حظ الشيطان من قلبه"[2]، فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد، ....، وهي لا يؤخذ فيها بالظن"[3].

ويقول محمود شلتوت:" نجد نصوص العلماء؛ من متكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد إلا الظن، فلا تثبت به عقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه؛ فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن"[4].

هذا المنهج الذي اتبعوه في التشكيك ورد الأحاديث الصحيحة هو على خلاف منهج السلف، واجماع الأمة، ومخالف لمنهج علماء الحديث الذين وضعوا قواعد صارمة للتحقق من صحة الروايات، والعمل بما صح منها، دون التفريق بين متواتر وآحاد.

خامسًا: التشكيك في عدالة الصحابة وفي فقههم.

من أبرز المواقف التي انتهجها العقلانيون في تعاملهم مع السنة النبوية تشكيكهم في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، بدعوى أنهم بشر يُخطئون ويَنسَون، وأن فيهم منافقين وكذابين، بل إن بعضهم أرتد عن الإسلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم – على حد زعمهم – فلا يصح في نظرهم القول بعدالتهم المطلقة، أو تعميم وصف العدالة عليهم[5].

كما ردد كثير من العقلانيين مقالات المستشرقين[6] الذين طعنوا في عدد من رواة الحديث، ولا سيما المكثرين منهم؛ كأبي هريرة رضة الله عنه حيث يقول محمود أبو رية طاعنًا فيه بالكذب:" من العجب أن أبا هريرة قد صرح في هذا الحديث – يقصد حديث خلق التربة[7] – بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به – وإني لأتحدى الذين يزعمون في بلادنا أنهم على شيء من علم الحديث، وأن

(1) أخرجه مسلم كتاب صفة القيامة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سارياه ليفتن الناس، حديث رقم 2814.

(2) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم 162. ولفظه:" ن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه جبريل صلى الله عليه وسلم وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه فصرعه فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة، فقال :هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طست من ذهب بماء".

(3) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ج3 ص22.

(4) مجلة الرسالة، عدد 514، ص 443-444.

(5) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية ص 322-323.

(6) تطور الفقه الإسلامي وتأثيره على القوانين الغربية المعاصرة، فوزي سالم أوليطي، ص20.

(7) ولفظ الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، فقال:" خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، ..." أخرجه مسلم، كتاب صفة الجنة والنار، باب بدء الخلق، حديث رقم 2789.

يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التي سقط فيها!"[1]، وادعى ضعف ذاكرته وأنه اختلق حديث لنفسه عن النبي صلى الله عليه وسلم لكي يُقبل ما يرويه من الأحاديث، فقال:" كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان لا تكاد ذاكرته تمسك شيئاً مما يسمعه، ثم زعم أن النبي دعا له فأصبح لا ينسى شيئاً يصل إلى أذنه[2]، وقد ذكر ذلك؛ لكي يسوغ كثرة أحاديثه، ويثبت في أذهان السامعين صحة ما يرويه"[3].

كما يطعن محمد الغزالي في أصحاب الحديث فيقول:" إن القاصرين من أهل الحديث يقعون على الأثر لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده، ثم يشغبون به على الدين كله دون وعي"[4] .

هذه النقولات وغيرها كثير هي من المنهج الذي سار عليه أصحاب هذا الاتجاه من التشكيك في عدالة الصحابة وفي فقهم، صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين شهدوا الوحي وعاصروا التنزيل، مما يجعلهم في موقع فريد لفهم الدين، والذين قال الله تعالى في وصفهم:﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التَّوْبَة: 100]، وفضلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرهم فقال:« خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[5].

## المطلب الثاني

## السنة النبوية والعقل في المنظور الإسلامي

من أعظم المصائب التي ابتلي بها المسلمون في التاريخ الإسلامي، والتي حرفت الكثيرين منهم عبر التاريخ عن منهج الحق، هي فكرة تقديس العقل، وتعظيمه، وإعطائه قيمة أكثر مما خلق له، وذلك نتيجة لتأثرهم بما ترجم من كتب الفلاسفة، وعلم الكلام، من لغات اليونان وغيرهم إلى اللغة العربية، والتي كانت سببًا في ظهور كثير من الفرق المبتدعة.

وفي هذا المطلب سنتناول تعريف السنة وبيان مكانتها التشريعية في الفرع الأول، ثم نبين في الفرع الثاني: تكامل العقل والنقل في الشريعة الإسلامية بشكل عام.

(1) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص 183، 184.

(2) الحديث أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض، حديث رقم 2047، ومسلم، كتاب فضل الصحابة، باب فضل أبي هريرة، حديث رقم 2492.

(3) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص 183، 184.

(4) السنة النبوية بين أهل الفقه والحديث، محمد الغزالي، ص155.

(5)أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زينة الدنيا، حديث رقم 6065. ومسلم، كتاب الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم 2533.

الاتجاهات العقلانية الحديثة وموقفها من السنة ـــــــ

**الفرع الأول: تعريف السنة النبوية ومكانتها التشريعية**

أولًا: تعريف السنة النبوية.

السنة لغة هي الطريقة والعادة، حسنة كانت أم سيئة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإِسْرَاء:77].

وأما تعريفها في الاصطلاحات الخاصة، فإنها تختلف باختلاف اصطلاح أهل كل فن:

فالسنة في اصطلاح المحدثين: هي ما نقل عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من أقوال، وأفعال، وتقريرات، وصفاته الخَلقية والخُلقية، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها.

أما الأصوليون فعرفوا السنة بأنها: ما نقل عن رسول – صلى الله عليه وسلم – من قول، أو فعل، أو تقرير.

وهي عند الفقهاء: هي ما طلب الشارع فعله طلبًا غير جازم، أو ما في فعلها ثواب، وليس في تركها عقاب [2].، لأن الفقهاء يبحثون عن حكم أفعال العباد من الوجوب، والندب، والإباحة، والحرمة، والكراهة، إلى آخر صفات أفعال العباد.

وعليه فإن تعريف المحدثين هو أوسع التعريفات وهو الأقرب لموضوع هذا البحث حيث يشمل أقسام السنة الأربعة:

الأول: السنة القولية: الأحاديث التي نقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثل قوله:«إنما الأعمال بالنيات»[3].

الثاني: السنة الفعلية: ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم من أفعال، ككيفية أدائه للصلاة، أو مناسك الحج.

الثالث: السنة التقريرية: ما أقره النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال صدرت عن الصحابة ولم ينكرها، مثل سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على أكل الضب رغم أنه لم يكن من عادته أكله[4].

(1) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ج4 ص236.

(2) روضة الناظر، لابن قدامة، ج1 ص275، و إرشاد الفحول، للشوكاني، ص33.

(3) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كيف بدء الوحي، حديث رقم (1).

(4) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب النبي لا يأكل حتى يسمى له ما هو، حديث رقم 5391 ومسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب أكل الضب، حديث رقم 1946.

الرابع: الصفات النبوية: وهي تشمل الصفات الخَلْقية والخُلُقية للنبي صلى الله عليه وسلم التي نقلت في كتب الحديث والسيرة[1].

ثانيًا: مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي.

تُعدُّ السنة النبوية المطهرة مصدرًا أصيلًا من مصادر التشريع الإسلامي، حيث تأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد القرآن الكريم، وقد انعقد إجماع الأمة على حجيتها ووجوب اتباعها، باعتبارها وحيًا من عند الله تعالى[2]، قال سبحانه وتعالى في وصف رسوله:﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَىٰ إنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]، وقد قرن الله عز وجل في مواضع كثيرة بين طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم تأكيدًا على منزلة السنة، منها قوله تعالى:﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ المُبِينُ﴾ [التَّغَابُن: 12]، وقوله:﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحَشْر: 7]، ونص سبحانه وتعالى صراحةً على أن كمال الإيمان مشروط بالتحاكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والرضا بحكمه، فقال:﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء: 65].

كما وردت أحاديث كثيرة تؤكد على حجية السنة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنتي»[3]، وقوله:« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» [4].

وقد أولى السلف الصالح السنة النبوية مكانة عظيمة، ويظهر ذلك في شدّة إنكارهم على من عارض حديث النبي صلى الله عليه وسلم برأي أو قياس أو استحسان، فقد ورد عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – أنه استنكر رأي من خالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم بشأن بيع الذهب والفضة، فقال له: « أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه؟!»[5] كما روي عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أنه أخبر عن

(1) ينظر: روضة الناظر، لابن قدامة، ج1 ص275، والوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد الزحيلي، ص186.

(2) قال الإمام الشافعي:" أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس " إعلام الموقعين، لابن القيم، ج1 ص7، وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ج19 ص82-91.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك ج1 ص493، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، ج1 ص566.

(4) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ج4 ص130، حديث رقم 17213؛ وأبو داود، في السنن ج4 ص200، حديث رقم 4604. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ج3 ص117، حديث رقم 4604.

(5) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ج10 ص6.

حديث النبي صلى الله عليه وسلم في عدم منع النساء من المساجد، فاعترض عليه ابنه بلال، فقال له ابن عمر غاضـــبًا:« أحدثك عن رســول الله صـــلى الله عليه وســـلم وتقول: والله لنمنعهن؟!»[1]، وهو ما فعله الصــحابي عمران بن حصــين – رضــي الله عنه – عندما عارضــه بشـير بن كعب في حديث عن فضــل الحياء، وقال له:« ألا أراني أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعارض فيه؟!»[2].

وبناءً على ذلك، فقد أجمع العلماء قاطبةً على أن السنة النبوية تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وأنها تحتل مكانة محورية في بيان النصوص القرآنية، وتفصيل مجملها، وتقييد مطلقها، بل قد تستقل بالتشريع فيما لا نص فيه. وقد التزم الفقهاء بهذا المنهج في استنباط الأحكام الشرعية عبر العصور، مما يدل دلالة قاطعة على مكانة السنة الراسخة في بناء الفقه الإسلامي وتشكيل منظومته التشريعية[3].

**الفرع الثاني: تكامل العقل والنقل في الشريعة الإسلامية بشكل عام.**

تعد مسألة التكامل بين العقل والنقل من القضايا الجوهرية التي نبه عليها الفقهاء، وأقاموا الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة عليها، فالتسليم لأحكام الشرع الإلهي من قرآن وسنة نبوية هو الأصل الذي يقوم عليه الدين، واليقين بأن هذه النصوص لا تخالف النظر العقلي الصحيح هو منهج الصحابة، واعتقاد أهل السنة، وهو المنهج الذي سار عليه علماء الأمة من بعدهم، حيث تلقوا هذه النصوص بالقبول، وعملوا بها، دون معارضة لها بحجة أن عقولهم لا تستسيغها أو لا تقبلها، أو أنها لا تتفق مع منطق أو فلسفة عقلية، كما فعل أصحاب بعض الفرق كالمعتزلة وخلفائهم في عصرنا الحديث أصحاب المناهج الغربية.

أما العقل فهو من أكبر نعم الله تعالى على عباده، بل إنه مناط التكريم والتكليف؛ فهو وسيلة للتفكر في أمر الله، ووسيلة للهداية، والتمييز بين الحق والباطل، والتبصر في أمر الهداية والضلال، وهو أداة الاجتهاد في فهم النصوص الشرعية، والتفكر والنظر في حِكَمِهَا، ومعرفة عللها ومقاصدها، واستنباط الأحكام منها، في ظل مستجدات الحياة[4]، فالعقل والنقل عند أهل السنة هما كما قال ابن القيم:" هما حجة الله على خلقه،

(1) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء للمساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، حديث رقم 442.

(2) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الحياء، حديث رقم 6117، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، حديث رقم37 واللفظ له.

(3) الرسالة، للشافعي، ج1 ص457 والتمهيد، لابن عبد البر، ج1 ص8. وينظر: منزلة السنة في الإسلام، محمد ناصر الدين الألباني، ص6.

(4) منزلة السنة في الإسلام، محمد ناصر الدين الألباني، ص6.

وحجج الله تعالى لا يمكن أن تتعارض"[1]، وقد ألف ابن تيمية كتابًا كاملًا ورائعًا بعنوان درء التعارض بين العقل والنقل، مستعرضًا ما يتعلق بفكر المتكلمين، مدللًا فيه على أنه لا تعارض بين العقل والنقل [2].

ومن هنا يتلخص لنا إن العلاقة بين العقل والنقل في الإسلام قائمة على التكامل والتوافق، وليس بينهما تعرض أو تناقض، ويظهر لنا ذلك مما قرره علماء أهل السنة من السلف والخلف في الجمع بينهما، وما وضعوا من قواعد تحقق التوازن بينها.

## المطلب الثالث

## الرد على الشبهات المثارة حول السنة

لقد كان للسنة الحظ الأوفر من الهجوم والحرب والحرب المعلنة من دعاة العقلانية وغيرهم من من أصحاب الفرق المبتدعة والضآلة، وتعددت أوجه وأساليب الطعن فيها، ومن أهمها الآتي:

أولًا: الأكتفاء بالقرآن عن السنة.

يقرر كثير من العقلانيين من منكري السنة أن القرآن وحده يكفي لمعرفة أحكام الشرع، وليس هناك حاجة للسنة المختلف في حجيتها كما يزعمون، فالقرآن فيه تبيان لكل أحكام الشريعة، قال تعالى:﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89]، فالوحي عندهم هو القرآن الذي تعهد الله بحفظه، أما السنة فهي ليست محفوظة، وبالتالي لا يمكن القول بأنها من عند الله قطعًا[3].

وهذا خلاف ما هو مقرر عند علماء أهل السنة، وعليه اجماع الأمة، وعليه الأدلة الشرعية، فالقول بالاكتفاء بالقرآن يتناقض مع آيات القرآن نفسها التي تأمر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم، واتباع سنته، يقول تعالى:﴿ وَمَا آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: 7]، فهذه الآية توجب على المسلمين الأخذ بما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فقط القرآن، بل يشمل سنته أيضًا، كما جعل لله سبحانه طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم من طاعته، فقال:﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: 80]، وجعل سبحانه وتعالى اتباع النبي صلى الله عليه وسلم شرط للهداية فقال:﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: 54]. والآيات في هذا المعنى كثيرة والأساليب متنوعة.

(1) انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، ج3 ص 1187.

(2) هذا الكتاب يقع في أحد عشر جزءاً حققه الدكتور محمد رشاد سالم، طبع عدة طبعات من بينها طبعة على نفقة خادم الحرمين الملك فهد رحمه الله بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية 1991م 1411هـ.

(3) مسالك منهجية في الدب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح ص18.

وهذا ما يقرر بما ليس فيه مجال للشك إن السنة هي وحي من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم، والتفريق بين بين القرآن بدعة محدثة، فالرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه؛ وكلامه لا يصدر عن هوًى، وإنما يصدر عن وحي يوحى، ومن ترك السنة أو استهان بها فإنه يسقط في الزيغ أو الفهم الخاطئ للقرآن لا محالة، وهذا شهد به التاريخ الإسلامي بما فيه من أمثلة على الفرق التي انحرفت بسبب الابتعاد عن السنة[1].

ثانيًا: الطعن في السنة بسبب تأخر تدوينها.

من أعظم الشبهات التي يستدل بها العقلانيون للطعن في السنة النبوية، وإنكار صحة نسبتها إلى النبي الكريم، تأخر تدوينها كما يدعون، وأنها لم تكتب إلا بعد مرور مائة عام من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مما أفقدها قيمتها الثبوتية، وأن الله سبحانه وتعالى لم يتكفل بحفظ السنة كما حفظ القرآن الكريم، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بكتابها كما أمر بكتابة القرآن، وهذا يشكك في ما تم كتابته منها، يقول هشام جعيط:" القاعدة أن كل ما دون بعد مائة سنة من الحدث فاقد لثقة المؤرخ"[2]، وقال أبو رية:." إنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما سموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً، حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به"[3].

وهذه الشبهات تعود في جذورها إلى كتابات المستشرقين كجولد تسيهر [4] وشاخت[5]، وغيرهم من الطاعنين في الإسلام، ممن تصدى لكتابتهم عدد من فقهاء الإسلام، وبينوا ما حوت من مغالطات فكرية وتاريخية.

فالسنة النبوية المشرفة لاقت الاهتمام والتدوين منذ زمن مبكر جداً، وبدأ تدوينها في مرحلة سابقة عن تلك التي يحاولون التأريخ بها لبدايتها؛ فقد بدأ منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأحيانًا بتوجيه مباشر منه، ومن ذلك كتبه ورسائله لرؤساء الشعوب، وزعماء العشائر، والاتفاقات، والمعاهدات، والتصالحات التي جرت

(1) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، ص818. ومكانة السنة في الإسلام، محمد ناصر الألباني، ص26.

(2) السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، ص 94.

(3) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، ص 7.

(4) إجناتس جولد تسيهر أو اجناس غولد هو مستشرق يهودي مجري عُرف بنقده للإسلام، وهو من محرري دائرة المعارف الإسلامية، ولقد اشتهر بغزارة إنتاجه عن الإسلام حتى عد من أهم المستشرقين لكثرة إسهامه وتحقيقاته عن الإسلام ورجاله، متأثراً في كل ذلك ربما بيهوديته، توفي سنة 1920م. الاعلام للزركلي ج1 ص84.

(5) جوزيف شاخت مستشرق وباحث ألماني في الدراسات العربية والإسلامية. تخصص في الفقه الإسلامي. له العديد من المؤلفات عدة أبرزها بداية الفقه المحمدي، طعن في السنة النبوية وفي علم الحديث توفي سنة 1969م.

في حياته عليه الصلاة والسلام، وإنما حدثت الطفرة في الجمع والتدوين في القرن الثاني للهجرة كحركة علمية منظمة [1].

كما أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا أشد الناس حرصاً على جمع الحديث وتدوينه بكل ضبط وأمانة؛ خلافاً لما ادعاه المستشرقون وتلقفه منهم العقلانيون، كما أن العرب أمةٌ منحها الله تعالى من قوة الذاكرة ما شهد لها به الجميع، حتى ليكاد يكون إجماعاً على قوة ذاكرتهم، مكنتهم هذه الذاكرة القوية من حفظ الحديث النبوي وأدائه كما هو، وما قد يلاحظ من التبدل أو التغيير في بعض ألفاظ الحديث مرجعه إما تكرار الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم في موقفين مختلفين، أو في مناسبتين مختلفتين، أو رواية الحديث كما هو مع تغيير في بعض ألفاظه من قبل الراوي، مع إشارته في كثير من الأحيان إلى ذلك[2]، كما هو مقرر عند علماء الحديث، وتناوله الفقهاء بالشرح والتوضيح.

ثالثًا: أغلب السنة أحاديث أحاد ظنية الثبوت.

من منهج العقلانيين التشكيك في صحة الأحاديث، والادعاء بأن أغلبها أحاديث آحاد لا يثبت بها الدين، وأن التواتر مقتصر فقط على السنة العملية المتمثلة في العبادات فقط[3]، وقد وضعوا شروطًا للتواتر، أو لما يقبل عندهم من الأحاديث وهو أن يطابق الخبر المنقول الحس، والعقل، والوجدان؛ إضافة لشرط امتناع التواطؤ على الكذب[4].

وهذه الشروط إنما وضعت؛ ليصار إلى نتيجة مؤداها أن لا وجود للمتواتر نهائيا، وفي حال وجوده – وإن بصعوبة – ففي السنة العملية فقط المتمثلة بالعبادات؛ من صلاة وزكاة وصوم وحج، وما سوى ذلك أخبار آحاد لا تفيد علمًا، ولا تلزم اتباعًا[5]، وبالتالي يحُصر الإسلام في هذه العبادات، ويبعد عن ساحة العمل، وعن السياسة وإدارة حياة الناس؛ ليكون الدين حرية فكرية شخصية، يمارسها الإنسان بينه وبين نفسه، بينما يعيش واقع حياته وفق قيم المجتمع الذي يعيش فيه، ملتزمًا بأنظمته مهما كانت مخالفةً للمعتقد الذي يحمله، بل يتعايش مع هذه الأنظمة مؤيدًا لها، ممارسًا حياته وفقًا لمنهجها، لا يخرج عن ذلك[6].

(1) الشبهات الثلاثون المثارة حول السنة، عبد العظيم المطعيي، ص40.

(2) عظمة السنة النبوية، محمود بن أحمد الدوسري، ص 78-95.

(3) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، ص 309.

(4) من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي ج1 ص369.

(5) الحداثة وموقفها من السنة، فخري عيسى، ص 153.

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وهم بذلك يخالفون ما عليه أهل السنة والجماعة الذين انعقد الإجماع عندهم على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقائد والأحكام على السواء، قال الإمام الشافعي:" أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم"[1].

وقال الإمام ابن عبد البر وهو يتكلم عن خبر الآحاد وموقف العلماء منه:" وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جميع أهل السنة"[2].

فأدلة الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة وسلف الأمة، يدل دلالة قاطعة على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في كل أبواب الشريعة، سواء أكان في الأمور الاعتقادية أم الأمور العملية، والتفريق بينهما، بدعة لا يعرفها السلف.

أما أصحاب هذه المقالات فليس لهم من علم الحديث إلا معرفة سطحية بما ذكروه من ألفاظ الضعيف، والصحيح، والموضوع، والحسن، والمرفوع، والناسخ، والمنسوخ معرفة لفظية، فهم ليسوا من علماء الحديث أو المتخصصين فيه؛ وبالتالي فإن كلامهم مردود، وحججهم باطلة دون حاجة للتفصيل في ذلك.

رابعًا: شبهة تعارض بعض الأحاديث مع العقل والعصر

لقد طعن بعض من أصحاب المدرسة العقلانية في عدة أحاديث بدعوى أنها تخالف العقل ولا تتناسب مع العصر، ومن ذلك طعنهم في حديث نقصان عقل المرأة ودينها في قول النبي صلى الله عليه وسلم:« ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»[3]، حيث يرون أن الحديث ينتقص من قدر المرأة، ولا يتناسب مع ما راج في هذا العصر من المساواة بين الرجل والمرأة، وتبوؤ المرأة للمراكز القيادية في المجتمع، كما طعنوا كذلك في حديث الاستشفاء بشرب بول الإبل، باعتبار أنه لا يتوافق مع هذا العصر الذي تطور فيه العلم، وقام فيه الطب على التجارب والبحوث العلمية، واختلف فيه الواقع عن زمن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

(1) الرسالة، ج1 ص457.

(2) التمهيد، ج1 ص8.

(3) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، حديث رقم 298، ومسلم، كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات، حديث رقم 79.

(4) انظر: تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، ص392.

ولكن هذه الشبهات مردودة عليهم فالإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وأحاديثه عليه الصلاة والسلام جاءت لتوجيه البشرية وفق منهج إلهي ثابت وكون بعض الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان، فإنما ذلك يكون وفق أصول الاجتهاد وليس بإلغاء الأحاديث أو الطعن فيها.

فبعض الأحاديث التي رآها بعضهم غير منطقية قد يُكتشف لاحقًا أنها تتوافق مع العلم أو تحمل حكمة أعمق، كما أنه لا يمكن اعتبار كل تطور عصري مقياسًا للحكم على الحديث، لأن القيم العصرية نفسها تتغير، وكثير منها قائم على نظريات بشرية قد تنهار مع الزمن، بينما القيم الإسلامية مستمدة من وحي إلهي ثابت(1).

ومن هنا فعوضًا عن رفض الأحاديث، كان الأجدر بهم دراستها بتعمق وفق أصول العلم الشرعي، فإذا بدأ أن الحديث غير متوافق مع العقل، فقد يكون هناك سوء فهم، أو يحتاج الحديث إلى تأويل صحيح وفقًا للضوابط العلمية، فكثير من الأحاديث التي يراها البعض غير متوافقة مع العصر قد تكون ضعيفة أو موضوعة، أو قد يكون هناك خطأ في فهمها.

## المطلب الرابع

## المنهجية العلمية في الرد على أصحاب الاتجاهات العقلانية الحديثة

الدفاع عن السنة، والذب عنها نوع من أنواع الجهاد في سبيل الله؛ لأن الجهاد كما يذكر العلماء نوعان: جهاد سيف وسنان، وجهاد حجة وبرهان، ولكن ينبغي للقائم بهذا النوع من الجهاد مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك، بحيث يكون متأهلاً لذلك، بتحصيل ما يحتاجه من العلم المؤصل من الكتاب والسنة، وما يحتاجه لتقرير ذلك من علوم اللغة والأصول ونحوها.

وفي هذا المطلب سنذكر بعض الأسس المنهجية التي اجتهدت في جمعها للرد على أصحاب هذه الشبهات كالآتي:

أولًا: البدء ببيان الأصول المحكمة.

مما يجب البداءة به عند الرد على العقلانين الطاعنين في السنه هو بيان الحق وإظهاره، وذلك ببيان الأصول المحكمة المتفق عليها، والتي عليها اعتقاد أهل السنة والجماعة، وإجماع الأئمة، مثل الإيمان

(1) وقد رد على هذه الشبهات العلماء بالأدلة النقلية والعقلية وصنف في ذلك المصنفات. ينظر: كتاب نقض أصول العقلانيين، سليمان بن صالح الخراشي، وكتاب الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، وغيرهم.

بالله، وبنبوة النبي صلى الله عليه وسلم، والإيمان بكمال الشرع، وأن السنة كما القرآن هما وحياً من عند الله عز وجل، وأنه لا تعارض بينهما، وأن العقل الصريح لا يمكن أن يعارض النقل الصحيح[1].

ففي طعن المعتزلة في حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم بحجة أنه يخالف عصمة الأنبياء، فيكون الرد عليهم بأن الحديث ثابت في أصح الكتب وهما البخاري ومسلم وغيرهما، ورواه عدد من الصحابة منهم عائشة رضي الله عنها، كما أنه لا تعارض في ذلك مع عصمة النبي صلى الله عليه وسلم والتي تعني حفظه عليه الصلاة والسلام من الخطأ في التبليغ، وليس من الأذى الجسدي أو التأثيرات الخارجية كالمرض أو السحر، وأنه عليه الصلاة والسلام لم ينس أو يخطئ في تبليغ الوحي بسبب السحر؛ بل كان أثره على أمور دنيوية فقط؛ كتخيله أنه فعل شيئًا وهو لم يفعله كما هو نص الحديث، كما إن السحر ثابت بالقرآن، وهكذا[2].

وفي طعنهم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي أمر فيه بشرب بول الإبل للاستشفاء بحجة أن هذا ينافي العقل والعلم الحديث، فيرد عليهم بأن هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وهما من أدق العلماء في تمحيص الأحاديث، وأجمعت الأمة على صحة كتاباهما، ولم يطعن أحد من العلماء في صحة هذا الحديث، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل شرب بول الإبل أمرًا عامًا لكل الناس، بل وصفه لبعض الأشخاص الذين أصيبوا بمرض معين في المدينة (الاستسقاء)، مما يعني أنه وصفة علاجية لحالة محددة، كما أن العلم الحديث يؤكد وجود فوائد في بول الإبل[3]، والطب الحديث فيه أدوية مستخلصة من مواد تبدو مستقبحة في ظاهرها، مثل البنسلين المستخرج من العفن، فلماذا الاستغراب من إمكانية وجود فوائد طبية في بول الإبل؟

ثانيًا: رد المتشابه للمحكم.

المتشابه هو ما احتمل من التأويل وجوهاً، وقد يكون بعضها باطلاً، أو هو ما لا يعلم تأويله إلا الله كقيام الساعة ونحوها من علوم الغيب، والمحكم بضد ذلك[4].

(1) مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، ص8.

(2) المرجع السابق، ص9.

(3) توجد دراسات علمية حديثة أثبتت أن بول الإبل يحتوي على مركبات مضادة للبكتيريا والفطريات، ويستخدم في بعض البلدان لعلاج أمراض الكبد والجهاز الهضمي. ففي عام 2010، نشرت مجلة Journal of Ethnopharmacology دراسة أكدت أن بول الإبل له خصائص مضادة للميكروبات، كما أن بعض الدراسات في جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية أثبتت فعاليته في علاج بعض أمراض السرطان.

(4) مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، ص10.

وعقيدة أهل السنة الإيمان بالمحكم، والتصديق والعمل به، ورد المتشابه إليه، أما أهل الزيغ والضلال فيتبعون المتشابه، ويتركون المحكم، فهم يحتجون بالمتشابه على ما يدعون من الباطل، ويدفعون به الحق الذي جاء به المحكم(1)، مخالفين بذلك الأصل العظيم الذي قرره الله جل وعلا في كتابه فقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران، الآية 7]، قال ابن القيم:" ثم ذكر الإمام أحمد الاحتجاج على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وردها بذلك، وهذا فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في رد المحكم"(2).

وهكذا يجب أن يتعامل مع ما يورده أصحاب الفكر العقلاني من شبهات، فيرد المتشابه من ذلك إلى المحكم؛ لأن كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتعارض ولا يتناقض، وبالتالي فإن ما قد يكون مناقضًا للعقل من السنة إما أن سنده لم يثبت، أو أنه لم يفهم على وجهه الذي أراده الشارع(3).

ثالثًا: الرد بالقرآن على الطاعن في حجية السنة.

يكثر عند أهل الباطل من المستشرقين والمبتدعة من تابعهم على ذلك من دعاة العقلانية، الدعوة للاكتفاء بالقرآن، وإهمال السنة، بدعاوى منها أن القرآن فيه تبيان لكل أحكام الدين، وأن السنة فيها الصحيح والضعيف، وغيرها من الحجج الواهية التي سبق الإشارة إليها في هذا البحث.

والرد على هؤلاء يكون بتقرير نصوص القرآن التي تبين حجية السنة، ومكانتها في شريعة الرحمن، فالقرآن يصدق ما ورد في السنة إجمالاً وتفصيلاً، وفيه الرد على كل مبتدع، قال الإمام الشعبي:" ما ابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب الله عز وجل ما يكذبها"(4)، وقال الإمام أحمد بن حنبل:" ولو تدبر إنسان القرآن كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته"(5).

فمثل هؤلاء الطاعنين يحسن استعمال هذا المسلك معهم، لبيان تناقضهم، والرد عليهم بعين الدعوى التي يزعمونها، فهم يدعون الإيمان بما جاء في القرآن ولا ينكرونه، والقرآن الكريم يأمر باتباع النبي صلى الله

(1) الاعتصام، للشاطبي، ج1 ص71 -77.

(2) إعلام الموقعين، لابن القيم، ج3 ص195.

(3) مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، ص12.

(4) السنة، للخلال، ج3 ص547.

(5) المرجع السابق، ج3 ص546.

عليه وسلم، كما هو الحال في آيات كثيرة، والنبي الذي جاء بهذا القرآن عليه أفضل الصلاة والسلام جاء بالسنة، وقال:" ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه"(1)، فاتباع النبي هو اتباع لسنته، واتباع السنة هو اتباع للقرآن(2).

فالرد على من يطعن في حجة السنة النبوية يكون بالاستدلال بآيات القرآن الكريم التي تؤكد أن السنة النبوية وحي من الله تعالى، وأن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالبلاغ والتبيين والتشريع، وأن من رفض سنته فقد خالف القرآن نفسه، فما من حكم ورد في السنة الصحيحة إلا وله أصل في القرآن، إما بالنص المباشر، أو بالمفهوم العام، أو بالتفويض للرسول صلى الله عليه وسلم في البيان والتفسير.

رابعًا: تصحيح الشواهد والنقولات.

لما كان من عادة أهل الضلال من العقلانيين وغيرهم تحريف النقول، أو بترها عن سياقها؛ والاستدلال بما هو متشابه على ما هو من المحكم؛ فإنه يجب على المتصدي لدفع شبههم تتبع ما يوردون من أدلة، والتقين من صحتها، وبيان كلام العلماء فيها، فهم من أصولهم كما سبق ترك المحكم واتباع المتشابه، وترك الصحيح والأخذ بالضعيف، وبتر كلام العلماء، وتوجيهه للمعنى الذي يريدون، وممن وصفهم بذلك التابعي محمد بن كعب القرظي رحمه الله ، فقال عن القدرية :" والذي نفس محمد بيده لوددت أن يميني هذه تقطع على كبر سني وأنهم أتموا آية من كتاب الله عز وجل، ولكنهم يأخذون بأولها ويتركون آخرها، ويأخذون بآخرها ويتركون أولها"(3).

ومثال ذلك في الحديث المتقدم قريباً في وجوب عرض السنة على القرآن(4)، فَيُبين ضعف الحديث، وكلام العلماء في ذلك، ثم يعمد إلى بيان الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة التي تدل على قبول السنة مطلقاً دون قيد أو شرط، وكلام علماء أهل السنة الموثوقين في ذلك؛ حتى يتوصل إلى إبطال هذه الشبهة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما أورده بعضهم بالقول إن الإمام الزهري مستعد لوضع أحاديث تلبي رغبات الحكومة، وذلك استدلالًا بما نقل عن الزهري أنه قال:" إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث"، فبترا

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ج4 ص130، حديث رقم 17213؛ وأبو داود، في السنن ج4 ص200، حديث رقم 4604. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ج3 ص117، حديث رقم 4604.

(2) مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، ص18.

(3) الإبانة، لأبن بطة، ص1765.

(4) الحديث " إن الأحاديث ستكثر بعدي؛ كما كثرت عن الأنبياء قبلي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه كتاب الله فهو عني، وما خالف فليس عني". أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج13 ص 658 وقال:" صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل، من وضع الزنادقة".

جزء مهم من كلامه، فقلب المعنى رأساً على عقب[1]، فالمنقول عن الزهري كما أخرجه الخطيب قوله:" كنا نكره كتابة العلم – أي كتابته–، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين"[2]، فالنص الأصلي يدل على أمانة الإمام الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعاً، ولكن هذا الكاتب بتر هذا الجزء من كلام الزهري، ليُوهم القارئ أنه وضع أحاديث أُكره على وضعها، وهذا مسلك كل مشكك في السنة النبوية [3].

## خامسًا: ربط الشبهات المعاصرة بالشبهات القديمة.

لا ريب أن أعداء الإسلام، وخصوم القرآن والسنة، لما تشابهت قلوبهم على دس الدائس للإسلام وأهله، تشابهم أقوالهم وافعالهم في ذلك أيضًا، وصار الآخر منهم يأخذ شبهات الأول، لكنه يزخرفها ويزينها بلغة عصره؛ حتى لا ينكشف أمره، وترد عليه من أول وهلة، فكثير من شبهات العقلانيين حول السنة هي تكرار لشبهات قديمة أثيرت من قبل المعتزلة، والمستشرقين، وطائفة القرآنيين وغيرهم من الطوائف المنحرفة، تصدى لها علماء الأمة من قبل، وردوا عليها بأدلة نقلية وعقلية ابطلتها، وبينت ضعفها[4].

وقد ذكر الشهرستاني في مقدمة الملل والنحل أن أصل الشبه هي شبهة إبليس اللعين، ثم انشعبت منها سبع شبهات فذكرها، ثم قال:" وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع، عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع، ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات، وتباينت الطرق، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص"[5].

فربط هذه الشبهات التي يثيرها العقلانيون المعاصرون بالشبهات القديمة التي أثارها من سبقهم من المعتزلة وغيرهم من الفرق المبتدعة يجعل هذه الشبهات ضعيفة، وغير ذات قيمة؛ لأن هذه الشبهات تم دحضها سابقًا مررًا وتكرارًا، ومن تم فقدت قوتها، ولا حاجة لإعادة الكلام عليها.

# الخاتمة

## أولًا: النتائج

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص220، 221.

(2) تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص10.

(3) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، ص176.

(4) مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، ص31.

(5) الملل والنحل، للشهرستاني، ج1 ص17.

- إن من المتفق عليه بين علماء أهل السنة أن النقل الصحيح من القرآن والسنة لا يخالفان العقل الصريح.
- إن الطاعنين في السنة من العقلانيين وغيرهم هم أبعد الناس عن المنهج العلمي؛ ومخالفاتهم المنهجية ظاهرة، وفيها إبطال كلي لدعاواهم.
- من أهم سمات العقلانيين الطاعنين في السنة، وأهل البدع عموماً، الاحتجاج بالمتشابهات، وترك الأدلة المحكمات من القرآن والسنة.
- من أهم مسالك رد شبهات العقلانيين في طعنهم في السنة الرد بآيات القرآن، فالقرآن فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته كما قرر ذلك العلماء.
- النظر في أدلة الطاعن، وإبطالها من أهم مسالك رد شبهات العقلانيين الطاعنين في السنة؛ لأن الدليل نفسه الذي استدل به الطاعن إذا أعطي حقه من النظر فإنه يدل على بطلان قول الطاعن وفساده.
- من عادة خصوم السنة تحريف الأدلة والنقول أو بترها عن سياقها، فالرد عليهم يكون بتصحيحها، وإرجاعها إلى سياقها ومصادرها.
- أغلب ما يسوقه العقلانيون من طعون أو شبهات إن لم يكن كلها له أصله من الشبهات القديمة، التي بيَّنها السلف، وردوا عليها، وإن زينت وزخرفت حتى تخفى على من لا بصيرة عنده، وحينئذ ينبغي ربط الشبهة المعاصرة بالشبهة القديمة التي أبطلها الكتاب أو السنة أو علماء الأمة.

**ثانيًا: التوصيات:**

- العناية في هذا العصر بتربية عامة المسلمين على أصول الدين من الإيمان بالله، واليقين بوحيه، وشرعه، ثم العمل على تأهيل جماعات من طلبة العلم، للعمل على رد الأباطيل الموجهة نحو الكتاب والسنة، وتفنيدها بالأدلة الشرعية.
- الذب عن السنة ورد ما يثار تجاهها إجمالاً، أو عن أحاديثها تفصيلاً هو فرض كفاية على الأمة، وقد قام به السلف الصالح خير قيام، ويجب في هذا الزمن الذي كثرت فيه الطعون على المتأهلين لذلك المبادرة للدفاع عن السنة بالتأليف، والمحاضرات، وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وكل ما يمكن به تحقيق ذلك.
- على المؤسسات التعليمية والدعوية العناية بتحصين الشباب من سيل الشبهات الموجه لهم، عن طريق التأصيل العلمي، والمنهجي، والمبادرة لإبطال ما يثار حول الإسلام ومصادره وأحكامه من شبهات دون تأخير.

- تضمين مقررات كليات العلوم الشرعية قواعد وتأصيلات تمكن طلبة العلم من الرد على الشبه المثارة حول السنة، وحول غيرها من الأصول الشرعية.

## قائمة المراجع


- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة، تحقيق: رضا نعسان معطي، وآخرون، دار الراية.
- الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر عبد الكريم العقل، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 2014م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ، 1999م.
- الإسلام دين الهداية والإصلاح، محمد فريد وجدي، دار الجيل بيروت، 1411هـ 1990م.
- الإسلام والحضارة الغربية، محمد محمد حسين، دار الفرقان.
- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده، دار الشروق، الطبعة الثالثة، 1988م.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- الاعتصام، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: جماعة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1429هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1437هـ.
- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1993م.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود الخلف، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بيروت، 1406هـ، 1986م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، وزارة الأوقاف الإسلامية الكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ 1992م.
- تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، 1931م.
- تجديد الدين لذى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، أحمد بن محمد اللهيب، دار البيان، الطبعة الأولى.

- أوليطي , فوزي سالم صالح. (2018) "تطور الفقه الإسلامي وتأثيره على القوانين الغربية المعاصرة ". (2018).
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1990م.
- أوليطي & ,فوزي سالم صالح. (2018). تطور الفقه الإسلامي وتأثيره على القوانين الغربية المعاصرة.
- تقييد العلم، لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار الوعي، الطبعة الثالثة، 1988م.
- تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، دار الشروق، 1991م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ 2000م.
- الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري عيسى، دار السلام.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الأنيقة، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي.
- الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1988م.
- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، 1399هـ 1979م

.

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي، مؤسسة الريّان، الطبعة الثانية، 1423هـ، 2002م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1423هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، 1415 هـ.
- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، الطبعة السادسة.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1427هـ، 2006م.

- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1991م.
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 1420هـ 1999م.
- شبهات النصارى وحجج الإسلام، محمد رشيد رضا، دار المنار، الطبعة الثانية، 1367هـ.
- شبهات حول السنة النبوية والرد عليها، أسماء صديق إبراهيم، مجلة أصول الدين، جامعة الأزهر، العدد 20.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الثانية، 1423هـ 2003م.
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة.
- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبد الله الدميجي، دار الوطن، الطبعة الثانية، 1420م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: عبده علي كوشك، وقف مكتبة نظام يعقوبي، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة دمشق، الطبعة الخامسة، 1414هـ 1993م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية استانبول، مصورة عن الطبعة الأولى.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، دار عطاءات العلم الرياض، الطبعة الأولى، 1442هـ، 2020م.
- ظهر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي.
- عظمة السنة النبوية، محمود بن أحمد الدوسري. دار ابن الجوزي.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، الطبعة: الثانية، 1401هـ 1981م.

- عمدة القاري، لمحمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، المطبعة السلفية، القاهرة، 1380هـ.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ، 2005م.
- القرآن والسلطان، فهمي هويدي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1981م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1351هـ. .
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- مجلة الرسالة، العدد 518، السنة 1943م.
- مجلة المنار، محمد رشيد رضاء، وآخرون، مطبعة المنار.
- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1425هـ 2004م.
- مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، عبد الله بن عبد العزيز الفالح، دار الميمنة، 1440هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني دار العاصمة، دار الغيث السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- المطالعات الإسلامية في العقيدة والفكر، مصطفى الشكعة، دار الكتب الإسلامية، 1983م.
- المعتزلة، زهدي حسن جار الله، الأهلية للنشر بيروت، 1974م.
- مفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، 1420هـ.
- مفهوم العقلانية عند ستيف تولمان، محمود محمد علي، مطبعة محسن سوهاج، 2008م.
- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.
- من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، دار التنوير، الطبعة الأولى، 1988م.
- منزلة السنة في الإسلام، محمد ناصر الدين، الألباني، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الرابعة، 1404هـ، 1984م.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ 1986م.
- منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والجماعة والمبتدعة، أحمد بن عبد الرحمن الصويان، المنتدى الإسلامي.
- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الطبعة الثانية، 1983م.
- مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1410هـ 1990م.
- الموافقات، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشيد الرياض.
- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة دمشق، الطبعة الثانية، 1427هـ، 2006م.